يحزقئيل درور *

# عن ضرورة الدمج بين ضرب المنشآت النووية الإيرانية والتقدم بمبادرة سلام إقليمية

**[مذكرة صادرة عن «مركز بيغن- السادات للدراسات الإستراتيجية» في جامعة بار إيلان، أيـار ٢٠١٢]**

## توطئة

يتفحص هذا المقال الخيار المتمثل في مهاجمة إسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية، وذلك استنادا إلى فرضيتي عمل:

الفرضية الأولى أن إيران تبذل كل ما في وسعها للوصول إلى امتلاك قدرة نووية عسكرية، وأن نيتها تتجه إلى صنع سلاح نووي، وأن تكون «دولة عتبة» مهيأة لصنع وإنتاج مثل هذا السلاح خلال وقت قصير جداً منذ اللحظة التي تقرر فيها القيام بذلك. وتعتبر هذه الفرضية، في ضوء المواد المنشورة علنا، فرضية قوية جداً تستوجب من إسرائيل العمل كما لو أن نية إيران هي في هذا الاتجاه بالفعل، إلا إذا ثبت عكس ذلك، أو إذا غيرت إيران سياستها بصورة مثبتة بمصداقية كاملة.

أما فرضية العمل الثانية فمؤداها أن إسرائيل قادرة على توجيه ضربة لمنشآت إيران النووية تؤجل امتلاكها للسلاح النووي لمدة ثلاث أو أربع سنوات على الأقل، مع احتمالية عالية جدا بنجاح مثل هذه الضربة، واحتمالية ضئيلة جدا بفشلها فشلا ذريعا. وتنطوي هذه الفرضية أيضا على إمكانية القيام بعمليات تحول دون قدرة إيران على استئناف أو تجديد مساعيها وبرامجها النووية. في المقابل ثمة تحفظ يقيد هذه الفرضية وهو وجوب تنفيذ الضربة الإسرائيلية قبل أن تتمكن إيران من إخفاء وحماية منشآتها الذرية الحساسة بشكل يحصنها ضد أي ضرر حقيقي توقعه الوسائل الهجومية الموجودة في حوزة إسرائيل (والتي تختلف جزئيا عن الوسائل الموجودة في حوزة الولايات المتحدة)، لا سيما وأن الفترة المتاحة لإلحاق مثل هذا الضرر آخذة في التقلص. فالمعلومات العلنية لا تتيح تقدير أمد هذه الفترة بصورة موثوقة، ومن المشكوك فيه أن تكون أجهزة الاستخبارات قادرة على الإشارة إلى تاريخ أو موعد دقيق، لا سيما وأن الحديث يدور على درجات أقل أو أكثر

* أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية- القدس.

**ثمة من يقول إن المبادرة لحرب وقائية أمر مرفوض أخلاقيا، خاصة إذا كان من غير الممكن التيقن من أن عدم شن حرب كهذه سيؤدي إلى وقوع حرب أشد ضراوة في المستقبل. غير أن هذا الموقف يعتبر في حقيقة الأمر موقفا ساذجا ينبغي رفضه فهو يفتقر لفهم السياسة التي تبحث، بحكم جوهرها، في مستقبل غير مؤكد، كما لا يعطي وزنا للمبدأ المهم المتمثل في منع سقوط ضحايا في المستقبل، وبعبارة أخرى فإن المستقبل غير قائم في حسابات أصحاب هذا الموقف. فضلا عن ذلك فإن هذا الرأي ذاته يتمسك بما هو «يقيني» أو «مؤكد»، ويتجاهل الـ «ربما»**

من «قابلية الضرر» أو «الحصانة» تبعا لنوعية الضربة الهجومية. وفي كل الأحوال فإن الوقت المتاح لتوجيه ضربة إسرائيلية ناجحة قصير نسبيا.

وتستند الفرضية بشأن القدرة العسكرية لإسرائيل على إلحاق ضرر كبير بالمنشآت النووية الإيرانية، على تقديري الشامل لقدرات الجيش الإسرائيلي، وعلى أنه في غياب توفر مثل هذه القدرة سوف تمتنع إسرائيل عن مهاجمة المنشآت الإيرانية.

وإذا كانت فرضية العمل هذه غير صحيحة، فإن الطرح والتوصيات الواردة في هذا المقال، تغدو نافلة، لكنني أعتقد أن الفرضية صحيحة، ومن يدعي خلافا لذلك عليه أن يبرهن صحة إدعائه.

إن تناول الموضوع في وسائل الإعلام ومن قبل الخبراء ومراكز الأبحاث على اختلافها، لا يتسم بالموضوعية أو المصداقية، وذلك لأنه ينقصه الإلمام بالخطط التنفيذية للجيش الإسرائيلي، والمعلومات المتعلقة بالمنشآت النووية الإيرانية وقابلية المس بها. كذلك فإن جزءا من التصريحات والتقديرات المطروحة علنا من جانب مسؤولين كبار في الأجهزة والهيئات الأمنية، في الماضي والحاضر، ليس مقنعا بالضرورة بل وتشوبه الشكوك في بعض الحالات.

إن المهمة الأولى لهيئات الأمن القومي هي العمل من أجل تقليص المخاطر التي تهدد أمن إسرائيل وأمن سكانها، قدر الإمكان (وكذلك المساعدة، إذا ما اقتضى الأمر، في تعزيز أمن اليهود أينما كانوا، وسط التعاون الوثيق مع السلطات المحلية). ويتطلب ذلك تشخيص التهديدات الرئيسة وتقدير مغزاها وتفحص بدائل المواجهة.

وتشمل سيناريوهات التهديد، على سبيل المثال لا الحصر: تجدد الجبهة الشرقية، حرب على الحدود الشمالية، أزمات مواجهات مع مصر، هجمات صاروخية، انتفاضة من نوع جديد، هجمات إرهابية كبيرة، هجمات جماهيرية واسعة النطاق على إسرائيل، أشكال حديثة من المقاومة الشعبية السلبية غير العنيفة، وغير ذلك.

في هذا المقال سأركز على التهديد الأخطر في المستقبل المنظور، والمتمثل في إيران نووية معادية لإسرائيل بدرجة متطرفة.

## في ضوء خطر مستقبلي جسيم

إن المأزق المبدئي إزاء خطر مستقبلي محتمل، هو بين عملية وقائية في الحاضر وبين الانتظار حتى يتجسد هذا الخطر أو يصبح وشيك التحقق. وفي هذا السياق فإن العوامل الرئيسة التي يجب أن تؤخذ في الحسبان هي درجة إحتمالية تجسيد الخطر والضرر المترتب على ذلك في هذا المستقبل أو ذاك، مقابل تكلفة العملية الوقائية في الحاضر. فإذا كان الخطر المستقبلي ذا احتمالية تحقق ضئيلة في المستقبل البعيد تكون حالة عدم الوضوح تجاهه كبيرة جداً بالضرورة، ولا يوجد فرق كبير بين الضرر المتوقع في المستقبل وبين تكلفة القيام بعملية وقائية في الحاضر، فإن البديل المفضل حينئذٍ هو الانتظار. في المقابل إذا كانت احتمالية تحقق الخطر في مستقبل قريب نسبيا، عالية، وإذا كان من المتوقع أن يكون الضرر أكبر كثيرا من تكلفة عملية تمنع الضرر في المستقبل، فإن البديل المفضل يكون عندئذٍ القيام بعملية وقائية.

ثمة إمكانية إضافية وهي عندما تكون احتمالية تحقق الخطر في المستقبل ضئيلة أو ضئيلة جداً، أو – وهذه مسألة مختلفة تماما– غير قابلة للتقدير، لكن الضرر الذي سينجم عنها يفوق بما لا يقاس تكلفة العملية الوقائية. أحد الأمثلة على ذلك، شن حرب في الحاضر ضمن ظروف مريحة، بهدف منع حرب في ظروف أصعب، يمكن أن تندلع في مستقبل منظور. ذلك بوضوح هو الوضع فيما يتعلق بالحسم الإسرائيلي حول ما إذا كان يجب

مناورة لسلاح الجو الاسرائيلي.

مهاجمة منشآت إيران النووية.

ويدور الحديث هنا على مسألة مواجهة وضعية «صعبة» من انعدام اليقين، والتي لا يمكن فيها التكهن بنتائج وفق سلم احتمالات، فصورة النتائج في حد ذاتها غير قابلة، في جانب منها، للرؤية مسبقا، كما ولا يجوز استبعاد نتائج تتعدى التفكير المسبق. إذا عدنا لمثال الحرب أعلاه، فإنه ما من يقين بشأن تكلفة حرب تنشب الآن، حتى وإن كان التقدير الأفضل بأن هذه التكلفة ستكون منخفضة نسبيا، كما أنه لا يقين بأن حربا سوف تنشب في المستقبل، وليس هناك وضوح بشأن النتائج الممكنة لهكذا حرب، حتى وإن كان هناك أساس قوي للتقدير بأن احتماليتها عالية وأن تكلفتها باهظة.

ثمة من يقول إن المبادرة لحرب وقائية أمر مرفوض أخلاقيا، خاصة إذا كان من غير الممكن التيقن من أن عدم شن حرب كهذه سيؤدي إلى وقوع حرب أشد ضراوة في المستقبل. غير أن هذا الموقف يعتبر في حقيقة الأمر موقفا ساذجا ينبغي رفضه فهو يفتقر لفهم السياسة التي تبحث، بحكم جوهرها، في مستقبل غير مؤكد، كما لا يعطي وزنا للمبدأ المهم المتمثل في منع سقوط ضحايا في المستقبل، وبعبارة أخرى فإن المستقبل غير قائم في حسابات أصحاب هذا الموقف. فضلا عن ذلك فإن هذا الرأي ذاته يتمسك بما هو «يقيني» أو «مؤكد»، ويتجاهل الـ «ربما» حتى لو كانت الاحتمالية عالية، الأمر الذي يؤدي إلى استبعاد أي جهد أو محاولة للتأثير على المستقبل، الذي يرتبط دائما بحالة من انعدام اليقين إلى هذا الحد أو ذاك.

كثيرون ممن يعارضون قيام إسرائيل بعملية عسكرية ضد منشآت إيران النووية بحجج أخلاقية، وسط تغليب تفادي سقوط ضحايا وخسائر بشرية بشكل مؤكد في الحاضر على فرصة تجنب وقوع خسائر بشرية أكبر في المستقبل، يؤيدون بحماس أخذ مخاطر أمنية مؤكدة في الحاضر من أجل فرص سلام مستقبلية غير مؤكدة. ليس في هذا ما يدعو للاستغراب، ذلك لأن الناس لا ينظرون بصورة ثابتة ومنهجية لأبعاد الزمن ودرجات الخطر. غير أن أي سياسة مسؤولة ملزمة من الناحيتين الأخلاقية والعملية على حد سواء بتجنب قصورات في التفكير وميول من هذا القبيل، لا سيما حين يتعلق الأمر بحياة الناس ومصير أمة.

**إن من واجب زعماء الدول والحكومات الصمود أمام الضغوط القيمية والنفسية وأن يقدموا على اتخاذ القرارات الحاسمة التي تعتبر بمثابة مراهنات ضبابية مثلى، بعد تفكير عميق ومن خلال الشعور بالمسؤولية، مع إبداء الحزم اللازم في الوقت ذاته، حتى لو تعذرت إمكانية شرح القرار للجمهور العريض في البلاد أو في الدول الأخرى.**

لذلك ينبغي أن يكون المبدأ الموجه هو أعطاء وزن كبير لتفادي مخاطر مستقبلية، ولو بثمن في الحاضر، شرط أن يكون الحديث يدور من جهة عن خطر جدي في المستقبل، بمعنى إمكانية حقيقية مرتبطة بضرر جسيم، وعلى إحتمالية عالية لتقليص خطر مستقبلي بشكل كبير، بتكلفة أقل في الحاضر، من جهة أخرى.

مع ذلك يجب أن يكون واضحا أن الحديث يدور هنا على «رهان غامض»، ذلك لأن تقدير نتائج البديل المتمثل في شن عملية عسكرية في الحاضر وبديل عدم القيام بذلك، لا يعدو كونه فرضيات معقولة، وأحيانا مجرد تخمينات، في ظل بقاء قدر كبير من انعدام اليقين. ومما لا شك فيه أن ضرورة «المقامرة» المرتبطة بثمن باهظ، يمكن أن يشمل أحيانا مصير أمة بأكملها، هي شيء مأساوي. غير أن عدم المقامرة، أي الإحجام عن القيام بأي عمل، يعتبر في الكثير من الأحيان المقامرة الأسوأ. وفي عالم مليء بالقيود والاحتمالات وانعدام الوضوح، لا مفر من حقيقة أن القرارات المصيرية هي بطبيعتها «مراهنات ضبابية». إن من واجب زعماء الدول والحكومات الصمود أمام الضغوط القيمية والنفسية المترتبة على ذلك وأن يقدموا على اتخاذ القرارات الحاسمة التي تعتبر بمثابة مراهنات ضبابية مثلى، بعد تفكير عميق ومن خلال الشعور بالمسؤولية، مع إبداء الحزم اللازم في الوقت ذاته، حتى لو تعذرت إمكانية شرح القرار للجمهور العريض في البلاد أو في الدول الأخرى.

يتعين على كبار المسؤولين عن اتخاذ القرارات، ومستشاريهم، وسائر المشاركين في تشكيل الرأي العام، أن يكونوا مدركين لحقيقة أن أي اختيار، في ظل حالة انعدام اليقين، يشمل قرارات حاسمة، يشكل في جوهره مقامرة غامضة، ترتبط أحيانا بثمن باهظ. وينطبق ذلك بصورة جلية على التحدي الذي تضعه المساعي النووية لإيران أمام إسرائيل.

## واجب الزعماء المنتخبين

عندما تقف الدولة أمام قرارات حاسمة تصوغ المستقبل، تنشأ مسائل صعبة بشأن عمليات الحسم الملائمة من ناحية مبادئ الديمقراطية. ثمة من يقول إن واجب الزعماء «الإصغاء لنبض الشارع» وإعطاء وزن كبير لمواقف الجمهور وفقما تعبر عن نفسها في استطلاعات الرأي العام والمظاهرات الجماهيرية وما شابه. في مقابل هذا الرأي تقف عدة اعتبارات عملية ووجهة نظر مبدئية بشأن ماهية الديمقراطية. وتشمل الاعتبارات العملية شكوكا فيما يتعلق بمصداقية استطلاعات الرأي ودرجة استقرار الرأي العام وثباته، الذي يمكن أن يتغير من النقيض إلى النقيض، مثلا بعد عملية عسكرية ناجحة أو فاشلة.

وتضاف إلى ذلك حقيقة أن الجمهور يفتقر في الكثير من المواضيع إلى المعلومات التي تتيح اتخاذ موقف راسخ يستند إلى أساس. فالموضوع الإيراني يرتبط أساسا باعتبارات أمنية وتقديرات مهنية وسياسية لا يلم بها سوى أشخاص قلائل جداً. لذلك فإن رأي الجمهور في موضوع مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية يعاني حتما من عدم توفر المعرفة الضرورية لاتخاذ موقف متزن ومدروس. ومن هنا الاستنتاج بأنه لا يجوز إعطاء وزن لرأي الجمهور في الحسم السلطوي في هذا الصدد، حتى وإن كان رأي الجمهور معروفا وثابتا. والأهم من ذلك هو مبادئ الديمقراطية التمثيلية التي تلقي كامل مسؤولية الحسم على كاهل رؤساء وقادة الحكم الشرعيين، وتخولهم اتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية. لذلك لا مجال، من ناحية قيم ومبادئ الديمقراطية، لأخذ رأي الجمهور في الحسبان في مسألة العملية العسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، ولا قطعا استطلاعات الرأي العام والمظاهرات على اختلاف أشكالها. بالإضافة إلى ذلك، من واجب متخذي القرارات أن يأخذوا على عاتقهم مخاطر سياسية إذا كان ذلك ضروريا من أجل اتخاذ قرار سليم في مسألة حساسة من هذا القبيل، حتى إذا كانوا من ناحية عملية غير مطالبين بذلك

**لا مجال من ناحية قيم ومبادئ الديمقراطية، لأخذ رأي الجمهور في الحسبان في مسألة العملية العسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية، ولا قطعا استطلاعات الرأي العام والمظاهرات على اختلاف أشكالها. بالإضافة إلى ذلك، من واجب متخذي القرارات أن يأخذوا على عاتقهم مخاطر سياسية إذا كان ذلك ضروريا من أجل اتخاذ قرار سليم في مسألة حساسة من هذا القبيل، حتى إذا كانوا من ناحية عملية غير مطالبين بذلك**

إلى حد مبالغ به، إذ أن باستطاعتهم في الموضوع الإيراني أن يجندوا بسهولة تأييدا شعبيا لأي قرار يقدمون على اتخاذه، إلا إذا كانت مثل هذه القرارات ستؤدي إلى إخفاقات جلية للعيان.

وبغية وضع المبدأ المحبذ في سياقه الصحيح، علي أن أضيف بأن الوضع يختلف في موضوع آخر مثل عملية السلام. فعملية السلام تعتبر موضوعا قيميا إلى حد كبير، والمعلومات المصنفة المتعلقة به ليست حساسة، كما أن النقاش فيه يستغرق وقتا طويلا، إضافة إلى أن تطبيق الاتفاق سيحتاج إلى تأييد شعبي واسع.

## المخاطر الكامنة في إيران نووية

إن أحد التوجهات الخاطئة في تحليل المخاطر الكامنة في تحول إيران إلى دولة نووية، هو تفحص المسألة في ضوء فرضيات مختلفة بشأن مدى كون إيران «عقلانية». ويتناول مصطلح «عقلانية» في معناه الدقيق اختيار بدائل عملية من أجل تجسيد قيم وتحقيق أهداف محددة، كما يتناول أيضا الاستعداد المنطقي لاستخلاص استنتاجات من فرضيات مختلفة. غير أن المصطلح لا يتناول «منطقية» القيم والأهداف التي تعتبر مسألة خاضعة لوجهات نظر وثقافة وكذلك قناعة واختيار شخصيين. وعلى سبيل المثال فإن مجموعة إرهابية تبيح قيمها القتل الجماعي لـ «الكفار»، يمكن أن تكون عقلانية جدا في انتقاء طرق وأساليب عملها. أما الاستخدام الاعتباطي لمصطلح «عقلانية»، الذي يصف مبدأ «الحكمة» أو التبصر، فإنه يخطئ المسألة المرتبطة بالجهود الرامية لفهم إيران.

عموما، فإن قيم إيران وأهدافها، وبضمن ذلك التعاطي مع المخاطر، تشذ بشكل واضح عما يعتبر بصورة مألوفة من الأمور «المعقولة» في الثقافة الغربية. غير أن إيران تبدو إلى حد بعيد وكأنها تتصرف وفقا لـ «عقلانية آلية»، حتى وإن كانت المعتقدات والقناعات المتطرفة التي تتبناها الزعامة الإيرانية، تشوه على الأغلب، في جزء منها، صورة الواقع واختيار البدائل، وهي ظاهرة يمكن أن تتفاقم في حالات التوتر. بالإضافة إلى ذلك فإن عملية اتخاذ القرارات تتأثر بالضرورة، وليس دائما إلى الأسوأ، بالحدس والمشاعر، والتي تتداخل فيها مستويات وعمليات مختلفة للعقل. كذلك هناك تأثير شديد للثقافة والمؤسسات والمزاج والحسابات الشخصية لكبار الضالعين في اتخاذ القرارات، فضلا عن عناصر وعوامل متنوعة أخرى. كل ذلك يضاف إلى الاستنتاج بأن وصف إيران كـ «عقلانية»، أو «مجنونة»، أو بمفاهيم مجردة أخرى، تعتبر وصفا سطحيا ومضللا. عوضا عن ذلك ثمة حاجة لرؤية مركبة لأنماط التفكير والشعور وعملية اتخاذ القرارات لدى الزعامة الإيرانية.

لقد كان من المحبذ من الناحية المبدئية بناء نموذج احتمالات ديناميكي لعمليات اتخاذ القرارات من جانب زعماء إيران، بناء على مقولات من هذا النوع، وبضمن ذلك صور سيكولوجية. وعلى الرغم من عدة محاولات جرت في هذا الاتجاه، إلا أنه لم تتوفر بعد المعرفة النظرية والعملية المطلوبة. ولعله يكفينا في هذا الصدد تأمل مدى الصعوبة التي نواجهها في توقع قرارات الحكومة الإسرائيلية، أو شرحها بعد وضعها موضع التنفيذ، حتى في ظل توفر إمكانية الوصول لكل المواد والمعلومات المتعلقة بالموضوع، والمعرفة الجيدة للمسؤولين عن اتخاذ القرارات وللثقافة السياسية والأمنية الإسرائيلية، لكي نقر بتعذر إمكانية التكهن بقرارات مستقبلية لإيران بهذه الطريقة. لذلك لا خيار سوى تطوير تقديرات عامة تستند إلى أساس قدر الإمكان، وإجراء فحص مفصل لمكونات تتوفر معلومات حولها، مع الإقرار مسبقا بالقيود والثغرات التي تشوب مثل هذه التقديرات وما يترتب عليها من حالة انعدام يقين. وفي ضوء المخاطر الشديدة الكامنة في امتلاك إيران للسلاح النووي، ينصح بأن تعمل إسرائيل وفق مبدأ إبداء قدر كبير- ولكن محسوب- من التشاؤم، والذي يقتضي، إزاء انعدام اليقين الذي لا سبيل إلى الحد منه، أن تكون فرضية العمل بأن إيران يمكن أن تعمل بتطرف ضد إسرائيل على الرغم من المخاطر المرتبطة

**وفي ضوء المخاطر الشديدة الكامنة في امتلاك إيران للسلاح النووي، ينصح بأن تعمل إسرائيل وفق مبدأ إبداء قدر كبير- ولكن محسوب- من التشاؤم، والذي يقتضي، إزاء انعدام اليقين الذي لا سبيل إلى الحد منه، أن تكون فرضية العمل بأن إيران يمكن أن تعمل بتطرف ضد إسرائيل على الرغم من المخاطر المرتبطة بذلك من ناحية إيران ذاتها. غير أن ذلك ليس كافيا لتبرير القيام بعملية عسكرية ضد منشآت إيران النووية مع كل ما يترتب على ذلك. هناك حاجة لتفصيل عناصر الخطر الكامنة في وجود سلاح نووي بحوزة إيران، بالنسبة لإسرائيل.**

بذلك من ناحية إيران ذاتها. غير أن ذلك ليس كافيا لتبرير القيام بعملية عسكرية ضد منشآت إيران النووية مع كل ما يترتب على ذلك. هناك حاجة لتفصيل عناصر الخطر الكامنة في وجود سلاح نووي بحوزة إيران، بالنسبة لإسرائيل.

يمكن الافتراض أن إيران لا ترى في إسرائيل العدو الرئيس، وأنها لا تقوم بتطوير سلاح نووي ضدها بالأساس. فتاريخ الصراع بين السنة والشيعة، والحرب العراقية– الإيرانية، والتقاليد الإمبراطورية لإيران، كل ذلك، بالإضافة إلى عوامل أخرى، هو الذي يقف على الأرجح وراء تطوير السلاح النووي، حتى لو لم تكن إسرائيل موجودة نهائيا. ويدرك حكام إيران قطعا أن أي هجوم نووي على إسرائيل سيجر بشكل مؤكد ضربة إسرائيلية مضادة مدمرة، وربما أيضا ردود فعل وخطوات قاسية جداً من جانب دول أخرى وفي مقدمها الولايات المتحدة الأميركية. غير أن ذلك لا يلغي إمكانية قيام إيران في ظروف معينة، لا يمكن التكهن مسبقا بها جميعا، بمهاجمة إسرائيل بسلاح نووي، لا سيما وان تصريحات الزعماء الإيرانيين تفصح عن عداء مستحكم تجاه إسرائيل، ورغبة في تصفية وجودها. فمن الممكن أن يقدم حكام إيران، إذا ما اندلعت ثورة داخلية وشعروا بالخطر، على مهاجمة إسرائيل بمثل هذا السلاح الذي يقع تحت سيطرتهم المباشرة، وذلك من منطلق «علي وعلى أعدائي الصهيونيين». تضاف إلى ذلك إمكانية توجيه ضربة نووية لإسرائيل دون إعلان رسمي عن ذلك، أو بواسطة وكيل من نوع منظمة إرهابية ، أو عن طريق الخطأ. هناك أوضاع لا تخطر في البال، او أنها تتجاوز حدود التفكير. ودون الإدعاء بتشابه الحالتين، علينا ان نتذكر أنه وأثناء أزمة الصواريخ الذرية في العام ١٩٦٢ اقترح الزعيم الكوبي (فيدل كاسترو) على زعماء الاتحاد السوفياتي شن حرب نووية ماحقة، رغم إدراكه الكامل ان كوبا ستباد كليا. ونحن لا نمتلك معلومات كافية عن مؤسسات اتخاذ القرارات، قيم صانعي القرارات في إيران، حتى نكون واثقين بأن احتمالية الهجوم النووي ضد إسرائيل هي احتمالية ضئيلة، وأنها أكثر من مجرد «قصة» نرويها لأنفسنا على أساس قيمنا ومؤسساتنا.

فضلا عن ذلك، ليست هناك سابقة تاريخية يمكن أن تشكل نقطة بداية للتكهن بما يمكن ان تفعله إيران حال امتلاكها للسلاح النووي، كما أنه لا توجد نظرية موثوقة تتيح ذلك. من هنا، ثمة إمكانية حقيقية، ولو باحتمالية ضئيلة وربما ضئيلة جدا، في أن تقدم إيران على استخدام السلاح النووي في مهاجمة إسرائيل. وفي الواقع، فإن من الأصح تقدير الاحتمالية على أنها «غير قابلة للتقدير»، ودون أن يعني ذلك بالضرورة احتمالية ضئيلة.

والسؤال المطروح، ما الذي يمكن أن تفعله إسرائيل من أجل تقليص خطر هجوم نووي إيراني، عن طريق الدمج بين منظومة دفاعية متعددة الطبقات وبين ردع نهائي (حاسم)؟. ويمكن لمنظومة من هذا القبيل أن تساعد في مثل هذه الحالة، ولكن من ناحية فنية وبسبب محدودية الموارد، لا يمكن إغلاق إسرائيل بصورة تامة ومحكمة أمام الصواريخ أو وسائل أخرى تحمل سلاحا نوويا. إلى ذلك، لا يجوز التغاضي عن طرق أخرى تؤدي الغرض نفسه، والتي لا يمكن تفاديها كلها باحتمالية عالية. لذلك فإن إسرائيل ملزمة بإتباع ما أسميه «الردع النهائي»، والذي يدرك بموجبه الطرف المعادي أن أي مس خطير بإسرائيل سيؤدي إلى إبادته، بمعزل عن وضع إسرائيل بعد تعرضها للهجوم. وفي هذا الصدد فإن إسرائيل تتمتع بصورة ردع ملائمة، ينبغي العمل على تعزيزها أكثر. كذلك فإن مثل هذا الردع يعطي لإسرائيل حرية عمل كبيرة، تمكنها من تجاهل تهديد إيران بأنها ستعتبر أي عملية إسرائيلية (ضد منشآتها النووية) بمثابة «إعلان حرب» يمكن أن يجر إلى هجوم نووي على إسرائيل.

غير أن علاقات إسرائيل– إيران ليست مشابهة للعلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في حقبة الحرب الباردة، التي وصل فيها الطرفان إلى ردع متبادل موثوق، وإن لم يكن كاملا، مثلما أظهرت أزمة الصواريخ في كوبا. كذلك فإنها لا تشبه

**صحيح أن إسرائيل دولة قوية ذات مجتمع محصن، وأنها تستعد باستمرار لمواجهة أوضاع طارئة خطيرة. ولكن العبر والدروس المستخلصة من استخدام سلاح نووي بدائي وضعيف نسبيا ضد اليابان، تعزز الخشية من ان إصابة تجمعات سكانية بعدد قليل من الرؤوس او القنابل الذرية يمكن ان تتسبب بنتائج خطيرة جداً، بل ويمكن لذلك، في ظروف معينة، ان يشكل خطرا على قدرة إسرائيل على البقاء، على الرغم من ان المدن الإسرائيلية مبنية بصورة محصنة ومنيعة نسبيا، خلافا لمدن اليابان في حينه.**

الوضع السائد بين الهند وباكستان، حيث توجد هناك علاقات بين الدولتين، كما أن أيا منهما لا تدعي بأنه لا حق للأخرى في الوجود. إضافة إلى ذلك فإن النظام وأنماط الحكم في إيران ليست مستقرة، وبالتالي ليس من المستبعد أن تقدم الزعامة الإيرانية على عمل «جنوني»، حتى وإن كانت احتمالية ذلك ضئيلة او غير قابلة للتكهن.

من هنا السؤال: ما هو الضرر المتوقع أن يلحق بإسرائيل جراء هجوم نووي؟

صحيح أن إسرائيل دولة قوية ذات مجتمع محصن، وأنها تستعد باستمرار لمواجهة أوضاع طارئة خطيرة. ولكن العبر والدروس المستخلصة من استخدام سلاح نووي بدائي وضعيف نسبيا ضد اليابان، تعزز الخشية من ان إصابة تجمعات سكانية بعدد قليل من الرؤوس او القنابل الذرية يمكن ان تتسبب بنتائج خطيرة جداً، بل ويمكن لذلك، في ظروف معينة، ان يشكل خطرا على قدرة إسرائيل على البقاء، على الرغم من ان المدن الإسرائيلية مبنية بصورة محصنة ومنيعة نسبيا، خلافا لمدن اليابان في حينه.

كذلك يجب ان تؤخذ في الحسبان، لكن دون مبالغة، الانعكاسات المترتبة في ظل تهديد نووي إيراني، على المجتمع في إسرائيل. فليس من المستبعد أن تكون لهذا التهديد تأثيرات سلبية على نواحي الهجرة والهجرة المعاكسة والاستثمارات والسياحة وغيرها.

تضاف إلى ذلك الخشية من مساع لاستنزاف وإنهاك إسرائيل في مراحل تشمل من ضمن أشياء أخرى تهديدات نووية مبهمة دون اللجوء لاستخدام سلاح نووي، وذلك في إطار استراتيجيا كبرى طويلة الأمد لإضعاف إسرائيل، والتي ورد ذكرها في الأدبيات الإستراتيجية العربية، وجرى التلويح بها في تصريحات الزعماء الإيرانيين. مثل هذه المحاولات والمساعي لن يكتب لها النجاح، لكنها قد تؤدي إلى إطالة وتصعيد النزاع العربي– الإسرائيلي مع كل ما يترتب على ذلك من تكلفة خطيرة بالنسبة لجميع الأطراف.

من هنا يأتي التقدير بأن وجود سلاح نووي في حوزة إيران يضر في حد ذاته بالتأكيد بأمن إسرائيل القومي. فضلا عن ذلك، من الممكن ان تقدم إيران على استخدام سلاح نووي ضد إسرائيل وأن تلحق بها ضررا جسيما، الأمر الذي يمكن ان تكون له نتائج خطيرة على الشعب اليهودي بأكمله. صحيح ان إيران، إذا ما أقدمت على ذلك، سوف تتسبب بدمار ذاتي وبأضرار جسيمة لأجزاء واسعة من الشرق الأوسط وضرر حقيقي للعالم بأسره، غير ان كل ذلك لا يغير مغزى الخطر الذي يتهدد إسرائيل. وعليه يتعين على إسرائيل ان تبذل كل ما في وسعها من أجل إبطال وجود مثل هذه الإمكانية حتى وإن كانت احتمالية تحققها ضئيلة، وهذا ليس مؤكدا على الإطلاق في ضوء كون هذه الإمكانية غير قابلة للمعرفة. إن المبدأ المفضل لمواجهة حالة انعدام اليقين التي لا سبيل للحد منها عن طريق تقويم للوضع يميل للتشاؤم في كل ما يتعلق باستخدام إيران للسلاح النووي، يعزز الاستنتاج المقترح.

## مخاطر مضاعفة لوجود شرق أوسط نووي

من المؤكد تقريبا أن وجود سلاح نووي في حوزة إيران أو قدرة على إنتاجه بسرعة، سيتسببان، إذا ما توفرت معلومات ومعرفة بذلك، بسلسلة ردود فعل ستعمل بموجبها دول أخرى في الشرق الأوسط على تطوير أو امتلاك سلاح نووي. ومن الدول المرشحة لذلك باحتمالية عالية، كل من السعودية وإمارات الخليج ومصر وربما أيضا تركيا وغيرها.

وفي ظل الوضع غير المستقر للشرق الأوسط، لا يمكن الاعتماد على ميزان نووي متعدد الدول مستقر، والذي سيكون في الظروف والأحوال جميعها ميزانا إشكاليا. إلى ذلك هناك خشية حقيقية من إمكانية تسرب سلاح نووي إلى أيدي عناصر أصولية متطرفة، حتى وإن كانت الحكومات ستدرس خطواتها في هذا الصدد بعناية وحذر شديدين، مع ان مثل هذا الحذر من جانب الحكومات أبعد من ان يكون مضمونا. من المحتمل ان يؤدي مثل هذا الوضع إلى تدخل قوي من جانب القوى العظمى التي توجد لها جميعا مصلحة كبيرة في منع وقوع حرب طاحنة في الشرق الأوسط،

لكن الحديث هنا يدور على إمكانية غير مؤكدة على الإطلاق. من هنا ثمة أساس للخشية من أن يؤدي وجود سلاح نووي في حوزة إيران إلى انتشار مثل هذا السلاح في منطقة الشرق الأوسط، وهو وضع ستتضاعف فيه احتمالية استخدام السلاح النووي بما في ذلك ضد إسرائيل. ويشكل ذلك اعتبارا مهما آخر لعمل كل ما يمكن من أجل منع إيران من امتلاك سلاح نووي، أو القدرة على إنتاجه خلال وقت قصير، ومن ضمن ذلك قيام إسرائيل بمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية في حال فشل الجهود الأخرى أو اقترابها جدا من الفشل.

## دبلوماسية، عقوبات وضغوط أخرى

يعتري صانعو القرارات ميل من الصعب تفاديه، يجعلهم يرون الواقع ضبابيا بصورة لا تستوجب القيام بعمل لا يرغبون القيام فيه. فنظرا لعدم الرغبة في التورط في عمل عسكري ضد إيران، فإن النتيجة هي التمسك الزائد بالقناعة بان الدبلوماسية والعقوبات ستؤتي أكلها في نهاية المطاف، وأن المعلومات الاستخباراتية الغامضة ستفهم كما لو أنها تبقي الوقت إلى حين ضرورة التدخل العسكري. إن الميل الغربي نحو التفاؤل بشأن جدوى ونجاعة الدبلوماسية، يعزز الخشية من آمال عقيمة فيما يتعلق بالسلوك الإيراني. كذلك فإن التعلم المبالغ فيه من دروس إخفاقات الاستخبارات قبل اندلا ع حرب الخليج الثانية، ومن ضمن ذلك التقديرات الخاطئة بشأن وجود أسلحة إبادة جماعية في حوزة العراق، يمكن ان يشوش أيضا الرؤية السليمة المسبقة لنوايا إيران.

تبرهن على هذا الأمر المفاوضات الحالية بين إيران والدول الست الكبرى. إذ ينظر إلى استعداد إيران للتفاوض على انه مؤشر إلى وجود فرصة للتوصل إلى تسوية يمكن للدول الكبرى القبول بها. لكن الحقيقة أن الاستعداد للتفاوض والمساهمة في خلق «أجواء حسنة»، والإعراب عن التفاؤل الحذر وما شابه، من جانب إيران، كل ذلك يمكن أن يكون مناورة تهدف إلى كسب الوقت، المستغل من جانب إيران من أجل دفع برامجها النووية قدما، ومن أجل تحصين منشآتها ضد هجوم ممكن.

وفي غياب طريقة موثوقة لتقدير ما هي الحقيقة التي تقف خلف السلوك الإيراني في المفاوضات، يغدو من الضروري منع استمرار هذه المفاوضات لفترة طويلة تمكن إيران من المضي قدما في برامجها وأنشطتها النووية. غير أن عدم الرغبة في الوصول إلى «لحظة الحقيقة» التي تتطلب عملا عسكريا لا يرغبون فيه، والميل للثقة بالدبلوماسية و«النوايا الحسنة» من أجل التوصل

ايران والنووي: لعبة كسب الوقت.

**وفي غياب طريقة موثوقة لتقدير ما هي الحقيقة التي تقف خلف السلوك الإيراني في المفاوضات، يغدو من الضروري منع استمرار هذه المفاوضات لفترة طويلة تمكن إيران من المضي قدما في برامجها وأنشطتها النووية. غير أن عدم الرغبة في الوصول إلى «لحظة الحقيقة» التي تتطلب عملا عسكريا لا يرغبون فيه، والميل للثقة بالدبلوماسية و«النوايا الحسنة» من أجل التوصل إلى تسويات معقولة، ينطويان على خطر حقيقي بأن تنجح إيران في استغلال المفاوضات لدفع برامجها النووية قدما.**

إلى تسويات معقولة، ينطويان على خطر حقيقي بأن تنجح إيران في استغلال المفاوضات لدفع برامجها النووية قدما. عموما فإن هذه هي فرضية العمل الموصى بها، خاصة في ضوء تاريخ سلوك إيران في الموضوع النووي، إلا إذا برهنت إيران بوضوح العكس.

ربما كانت إسرائيل مصابة بميل معاكس، تفسر بموجبه المعلومات الضبابية أو الغامضة بصورة متشائمة أكثر من اللازم، وذلك بسبب عوامل التاريخ والنزاع العربي- الإسرائيلي كما يراه الإسرائيليون. غير أنني أميل للرأي القائل إن إيران مصممة على تطوير سلاح نووي، وأنه ما من فرصة كبيرة في أن تؤدي الدبلوماسية والعقوبات إلى حملها على التخلي عن تطلعاتها النووية، وأنها تسعى لاستغلال الدبلوماسية والمفاوضات من أجل كسب الوقت وتحسين مناعة منشآتها النووية. كذلك يجب عدم استبعاد إمكانية أن تعلن طهران ذات صباح بصورة مفاجئة عن امتلاكها للسلاح النووي.

ليس هناك ما يؤكد ان هذه الرؤية صحيحة، وفي جميع الأحوال مطلوب تصعيد العقوبات وإفساح المجال للدبلوماسية كي تحاول التأثير على إيران، وتحاشي الحاجة لاستخدام القوة العسكرية. ولكن إذا لم تؤد الدبلوماسية والعقوبات إلى النتائج المطلوبة خلال فترة محددة، فإنه لا يجوز ترك هذا الخيار يحل مكان العمل العسكري طالما كانت إمكانية ضرب المنشآت النووية الإيرانية متاحة، وهذا يتطلب الابتعاد عن التقديرات المفرطة في التفاؤل فيما يتعلق بالمدى الزمني المتاح للقيام بعملية عسكرية إسرائيلية ضد هذه المنشآت قبل أن تصبح محصنة وموزعة بطريقة تكسبها مناعة.

يضاف إلى ذلك أن الفرص أمام حمل إيران على التخلي عن أسلحتها النووية في المستقبل المنظور، بعد حيازتها لها، بمساعدة وسائل لم تنجح في منع تطوير هذه الأسلحة، هي فرص ضئيلة للغاية، فإيران لا تشبه ليبيا، على العكس فإن أحد الدروس المنطقية التي استخلصها حكام إيران مما حصل لحكام ليبيا، هو عدم التخلي عن السلاح النووي، بل المضي قدما في تطويره والاحتفاظ به.

بالإضافة إلى ذلك ينبغي عدم الانجرار خلف أوهام وتقديرات عقيمة بأن النظام في إيران سيتغير نحو الأفضل، بينما في الحقيقة سيؤدي وجود السلاح النووي في حوزته إلى زيادة مناعته، إضافة إلى أن موضوع التسلح النووي يحظى بتأييد شعبي واسع في إيران. ومن هنا فإن وجود سلاح نووي في حوزة إيران سيخلق مصاعب إضافية أمام الجهود الرامية إلى إحداث تغيير في نظام الحكم وسيزيد المخاطر المترتبة على جهود من هذا القبيل.

## الولايات المتحدة

يعتقد كثيرون في إسرائيل أنه يجب ترك مهمة منع إيران من امتلاك السلاح النووي للولايات المتحدة الأميركية. ومما لا شك فيه أن من الأفضل لإسرائيل أن تتولى الولايات المتحدة مهمة العمل من أجل تحقيق هذا الهدف. وقد صرح الرئيس الأميركي (باراك أوباما) بشكل واضح بأنه لن يسلم بوجود سلاح نووي في حوزة إيران، وذكر أنه تعهد بذلك لزعماء إسرائيل. ولكن على الرغم من جدية هذه التصريحات والوعود، إلا أنه لا يجوز الاستنتاج من ذلك بأن الولايات المتحدة ستلجأ بصورة مؤكدة لخيار العمل العسكري ضد وجود سلاح نووي في أيدي إيران.

لا ريب في أن الولايات المتحدة قادرة على تدمير المنشآت النووية الإيرانية، على الرغم من أن مرور الوقت سيجعل الأمر أكثر صعوبة، ويتطلب عملية أكثر عمقا وتغلغلا. إضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة قادرة على منع إيران من استئناف وتجديد مساعيها وبرامجها النووية فيما بعد، وربما كانت تمتلك أيضا قدرة على إحداث تغيير نحو الأفضل في نظام الحكم في إيران، على الرغم من إشكالية هذا الموضوع، كما تبين الأحداث والتطورات

**مطلوب تصعيد العقوبات وإفساح المجال للدبلوماسية كي تحاول التأثير على إيران، وتحاشي الحاجة لاستخدام القوة العسكرية. ولكن إذا لم تؤد الدبلوماسية والعقوبات إلى النتائج المطلوبة خلال فترة محددة، فإنه لا يجوز ترك هذا الخيار يحل مكان العمل العسكري طالما كانت إمكانية ضرب المنشآت النووية الإيرانية متاحة، وهذا يتطلب الابتعاد عن التقديرات المفرطة في التفاؤل فيما يتعلق بالمدى الزمني المتاح للقيام بعملية عسكرية إسرائيلية ضد هذه المنشآت قبل أن تصبح محصنة وموزعة بطريقة تكسبها مناعة.**

في العراق وأفغانستان.

غير أن ثمة عدة اعتبارات وعوامل قد تمنع الولايات المتحدة من العمل عسكريا ضد المنشآت النووية الإيرانية. فوجود سلاح نووي في حوزة إيران لا يشكل خطرا مباشرا على الولايات المتحدة، خلافا لوضع إسرائيل. وربما يضر وجود هذا السلاح في حوزة إيران بمصالح الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها في الشرق الأوسط، وربما يشكل تطويره مسا بمصداقية واشنطن.

يعتقد كثيرون أن قيام الولايات المتحدة بمهاجمة منشآت إيران النووية يمكن ان يشعل حروبا في أجزاء من الشرق الأوسط، وأن يضر بشدة بتصدير النفط. هذا الرأي يتردد كثيرا في المناقشات التي تدور في الولايات المتحدة، ومن ضمن ذلك داخل أوساط الجيش الأميركي. غير أنه لا يقين بأن ذلك هو ما سيحدث بالفعل. هناك شك كبير في أن يرغب حكام إيران في المجازفة بضربة قاسية من جانب الولايات المتحدة، ولذلك من المحتمل أكثر أن يكون الرد الإيراني على هجوم أميركي على المنشآت النووية، ردا محدوداً.

إن الكثير من الآراء التي تتردد في الولايات المتحدة بشأن الضرر الجسيم المتوقع لقواتها ومصالحها إذا ما هاجمت إسرائيل المنشآت النووية الإيرانية، لا تعدو كونها تقديرات تستند كما يبدو بالأساس على محاكيات. ولكن ينبغي الحذر الشديد من الاعتماد على مناورات محاكاة في مواضيع مرتبطة بتحكيم العقل من جانب متخذي القرارات.

إن نظرة إلى الأمام (وليس «تكهنا») على جانب من القرارات والخطوات الإيرانية المحتملة في أعقاب هجوم أميركي أو إسرائيلي، تستوجب تحليلا حذرا ومركبا، جنبا إلى جنب مع الشك فيما يتعلق باستنتاجات مثل هذا التحليل. وفي هذا السياق فإن أفضل تقدير، حتى لو استعان بمجموعة من طرق التكهن المتنوعة، يمكن له فقط أن يشخص عدة سيناريوهات، من ضمن سيناريوهات كثيرة، والإشارة إلى بعضها باعتبارها منطقية أو محتملة، ومن هنا يمكن تصور حدود قدرة العمل القصوى لإيران، بمقدار ما تتوفر معرفة حولها، ولكن ليس أكثر من ذلك. قطعا لا توجد إمكانية للتكهن بـ «المفاجآت» المألوفة في مثل هذه الظروف، لا سيما في غياب الفهم للنظام الإيراني وعمليات اتخاذ القرارات لديه، وعندما يكون الأمر متعلقا بحدث فريد من نوعه، خاصة من حيث سمات مثل هذا الحدث. مع ذلك يمكن تفحص عوامل تأثير رئيسة، من قبيل الحذر المتوقع من جانب إيران بعدم جر الولايات المتحدة إلى توجيه ضربة مضادة قاسية، وذلك في مقابل حاجة حكام إيران إلى عدم الظهور في مظهر العجز، حيال الخارج والداخل على حد سواء.

ومن أجل فهم توجه متخذي القرارات الأميركيين إزاء الموضوع وتقدير ما هو متوقع منهم، يجب أن تؤخذ في الحسبان، من ضمن أشياء أخرى، خلفية ما يراه كثيرون كفشل للعمليات والنشاطات العسكرية والمدنية في العراق وأفغانستان وباكستان، والأزمة الاقتصادية ومعارضة الرأي العام (الأميركي) للتورط في حروب أخرى يعود منها جنود أميركيون جثثا في «أكياس الموتى». ويتضح مما ينشر علنا أن الجيش الأميركي لا يبدي حماسا لخوض مواجهة مسلحة مع إيران، وأنه يكثر من التحذير من العواقب التي يمكن أن تترتب على مهاجمة إسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية، بما في ذلك بالنسبة للقوات الأميركية المرابطة في المنطقة. وسواء أكانت هذه التقديرات صحيحة أم لا، فإن مجرد طرحها هو أمر ذو مغزى من شأنه أن يؤثر على سلوك الولايات المتحدة. إن التكهن بما سيقرره الرئيس الأميركي في لحظة الحقيقة، وفي ظروف ليست واضحة مسبقا، أمر غير ممكن، خاصة في ظل عدم وجود نتائج مصيرية بالنسبة لمستقبل الولايات المتحدة، مطروحة على بساط البحث.

إن التصريحات التي تتردد غالبا قبيل الانتخابات الرئاسية لا تشكل ضمانة للعمل بعد الانتخابات. وحتى لو كانت الطريقة

**من وجهة النظر الإسرائيلية فإن لجوء الولايات المتحدة إلى خيار العمل العسكري كوسيلة أخيرة لمنع تزود إيران بالسلاح النووي أفضل، من مختلف النواحي، من قيام إسرائيل بمثل هذا العمل. غير أنه لا يمكن لإسرائيل ان تكون واثقة من أن الأمور ستجري على هذا النحو. ولذلك فإن التوصية الحتمية، على الرغم من متطلباتها وربما تماديها أيضا، هي ان على إسرائيل أن تعمل بنفسها، في حال عدم وجود خيار آخر.**

الوحيدة لمنع امتلاك إيران للسلاح النووي هي القيام بعملية عسكرية واسعة، فإن من المحتمل أن تحجم الولايات المتحدة عن القيام بذلك. ويمكن الافتراض بأن واشنطن ستقوم، عوضا عن ذلك، بتزويد إسرائيل بقدرات دفاعية معززة، من قبيل ميزانيات كبيرة للتزود بمنظومة «القبة الحديدية» ومنظومة صواريخ «حيتس» وضمانات رسمية ضد هجوم نووي من جانب إيران ينظر إليه كهجوم على القوات الأميركية، ومساعدة من هذا النوع أو ذاك لقدرة الردع الإسرائيلية الإستراتيجية. غير أن كل ذلك، مع كل ما ينطوي عليه من جدوى وفائدة، لا يمكن له أن يلغي جوهر مخاطر السلاح النووي الإيراني على أمن إسرائيل القومي.

إن ما ذكر لا يشكل تقديرا أو توقعا موثوقا، غير أنه يعتبر بمثابة إمكانية واقعية. لذلك فإن القائلين بوجوب ترك مهمة معالجة تسلح إيران النووي للولايات المتحدة، محقون فقط إذا ما افترضوا بأنه سيكون في الإمكان المحافظة بشكل مؤكد على أمن إسرائيل حتى في ظل امتلاك إيران للسلاح النووي. لكن، وفقا للتحليل المطروح هنا، فإن هذا الرأي ليس صحيحا. فالتقدير المنطقي هو أن وجود مثل هذا السلاح في حوزة إيران يشكل خطرا داهما على إسرائيل، على الرغم من كل وسائل الدفاع والردع النهائي والضمانات والمساعدة. ومن هنا ينبع بالضرورة الاستنتاج بأن إسرائيل لا تستطيع ترك القرار النهائي، بشأن مسألة منع إيران من امتلاك السلاح النووي، في يد الولايات المتحدة.

من وجهة النظر الإسرائيلية فإن لجوء الولايات المتحدة إلى خيار العمل العسكري كوسيلة أخيرة لمنع تزود إيران بالسلاح النووي أفضل، من مختلف النواحي، من قيام إسرائيل بمثل هذا العمل. غير أنه لا يمكن لإسرائيل ان تكون واثقة من أن الأمور ستجري على هذا النحو. ولذلك فإن التوصية الحتمية، على الرغم من متطلباتها وربما تماديها أيضا، هي ان على إسرائيل أن تعمل بنفسها، في حال عدم وجود خيار آخر، كما يبين هذا المقال.

## النتائج المترتبة على عملية عسكرية إسرائيلية

قبل بلورة هذه التوصية البعيدة الأثر، ينبغي تفحص النتائج المتوقعة لهجوم إسرائيلي، وذلك برؤية متفائلة ومتشائمة على حد سواء، وفي إطار فرضية العمل القائلة: إن الهجوم سيمنع امتلاك إيران للسلاح النووي لعدة سنوات على الأقل. وتشمل التكلفة المتوقعة لإسرائيل تلقي ضربة مباشرة، وغير مباشرة من قبل إيران وجهات تعمل لحسابها. كذلك هناك أمر لا يقل أهمية، وهو الانعكاسات السلبية (للهجوم) على العلاقات مع الولايات المتحدة ودول أخرى، وعلى المكانة الدولية لإسرائيل ومستقبل النزاع العربي- الإسرائيلي. لن أتطرق هنا إلى الآراء المتضاربة التي تتردد في أوساط الجمهور بشأن الضرر المتوقع لإسرائيل جراء رد فعل عنيف مباشر وغير مباشر من جانب إيران، فهذه الآراء لا أساس لها، أو أنها تستند إلى مواد سرية بصورة جزئية فقط، ولذلك فإنها غير مكشوفة لتفحص نقدي. عموما من المؤكد، حتى لو انطلقنا من الفرضيات المتشائمة، أن الضرر الذي سيلحق بإسرائيل جراء رد فعل على مهاجمتها للمنشآت النووية الإيرانية سيكون أقل بما لا يقاس من الضرر المتوقع جراء هجوم نووي تتعرض له إسرائيل، سواء من جانب إيران أو كنتيجة لانتشار السلاح النووي في الشرق الأوسط عقب امتلاك إيران لهذا السلاح. كذلك سيكون الضرر أقل بكثير من استنزاف إسرائيل وإضعافها عن طريق تهديد نووي غامض مستمر.

فضلا عن ذلك، فإن مهاجمة إسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية، تبقي في يدها كامل القوة الكفيلة بردع أي محاولة للمس بها، وتقليص القدرة على ترجمتها أو تنفيذها. وعلى سبيل المثال، فإن إسرائيل تمتلك القدرة على ضرب أهداف أخرى في إيران إذا ما

**فيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة، هناك تخوف كبير من أن تؤدي عملية عسكرية إسرائيلية، خلافا لوجهة النظر الأميركية، إلى إلحاق ضرر حقيقي بالعلاقات بين الدولتين. فإذا ما تضررت الولايات المتحدة أو قواتها جراء ردود فعل إيرانية، فإنها ستنجر إلى حروب شرق أوسطية، وستشهد أسعار النفط ارتفاعا حادا، وفي هذه الحالة يمكن للضرر الذي سيصيب العلاقات الأميركية الإسرائيلية أن يكون جديا.**

ردت بصورة عنيفة وغير محتملة على الهجوم الإسرائيلي. ولا بد من التأكيد في هذا السياق أن منظمتي «حزب الله» و«حماس» مكشوفتان لعمليات شديدة البأس والقوة من جانب إسرائيل إذا ما أقدمتا على مهاجمتها. وقد يوفر ذلك أيضا فرصة لإسرائيل للقيام بعمليات وخطوات مطلوبة أصلا، بمعزل عن ذلك لكنها غير قابلة للتنفيذ من ناحية سياسية في ظروف اعتيادية. هذا الأمر يدركه زعماء «حماس» و«حزب الله»، وبالتالي يمكن أن يردعهم عن القيام بمحاولات للمس بإسرائيل بناء على طلب أو أوامر من إيران. مع ذلك لا يجوز الاتكال على مثل هذا التقدير المتفائل وإن كان منطقيا.

وحتى من منطلق الفرضيات المتشائمة، فإن الأضرار التي يمكن أن تلحق بإسرائيل جراء رد فعل على مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، لا تلغي التوصية بمهاجمة هذه المنشآت إذا لم تكن هناك وسيلة أخرى لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي. غير أن هناك استثناء ممكنا ومهما جدا، وهو خطر قيام إيران بتوجيه ضربة انتقامية بعد مرور فترة من الوقت بواسطة سلاح نووي يعاد تطويره مجددا. إن خطورة هذه الإمكانية تستوجب المناقشة بصورة مركزة، وهذا ما سأفعله في الجزء القادم من المقال..

فيما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة، هناك تخوف كبير من أن تؤدي عملية عسكرية إسرائيلية، خلافا لوجهة النظر الأميركية، إلى إلحاق ضرر حقيقي بالعلاقات بين الدولتين. فإذا ما تضررت الولايات المتحدة أو قواتها جراء ردود فعل إيرانية، فإنها ستنجر إلى حروب شرق أوسطية، وستشهد أسعار النفط ارتفاعا حادا، وفي هذه الحالة يمكن للضرر الذي سيصيب العلاقات الأميركية الإسرائيلية أن يكون جديا. هذه الإمكانية قائمة بمعزل عن نتائج انتخابات الرئاسة الأميركية.

كما أسلفنا، هناك أساس للتقدير بأن إيران ستبدي حذرا من استفزاز الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها وجرّها إلى عملية حازمة. ومن هنا فإن الآراء التي تسمع من حين إلى آخر بشأن «حرب إقليمية» و«توقف ضخ النفط» و«إغلاق مضائق هرمز لفترة طويلة» وما شابه من آراء، مبالغ فيها على الأرجح. ولكن إذا عدنا للتحفظ الذي يجب أن يرافق أي نظرة إلى الأمام من هذا القبيل، فلن نجد ما يؤكد صحة مثل هذا التقدير المتفائل. وبرؤية شاملة وبعيدة المدى فإنه لا يجوز مقارنة الضرر الذي سينجم عن رد إيران على عملية عسكرية إسرائيلية، حتى لو كان مثل هذا الضرر حقيقيا، بالعواقب الخطيرة جداً التي ستقع على الولايات المتحدة ودول أخرى نتيجة لهجوم نووي إيراني على إسرائيل، وهجوم إسرائيلي مضاد يمكن الافتراض بأنه سيدمر على الأقل أجزاء من إيران ويلحق ضررا على نطاق واسع جداً. غير أن الأمور قد تبدو على نحو مغاير بالنسبة للولايات المتحدة سواء من ناحية المؤسستين السياسية والعسكرية، أو على مستوى الجمهور الواسع. لكن هناك، كما أسلفنا، إمكانية واقعية بأن تتعرض العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة لضرر حقيقي جراء هجوم إسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية خلافا لرأي صريح للرئيس الأميركي. هذا التخوف لا يلغي الحاجة الملحة لهجوم إسرائيلي على المنشآت النووية في غياب سبيل آخر لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، فالعلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل تقوم على أسس قوية، ولذلك فهي قابلة للإصلاح، في حين أن السلاح النووي في حوزة إيران سيشكل خطرا على إسرائيل لفترة طويلة. مع ذلك من الضروري أن ترافق أي هجوم إسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية خطوات إسرائيلية مدروسة ومجددة تكفل تقليص الأضرار التي يمكن أن تلحق بالعلاقات مع الولايات المتحدة، بل وتساهم في تعزيز هذه العلاقات، ومن ضمن ذلك دفع جهود أميركية حيوية لمنع إعادة ترميم قدرات إيران النووية. سأعرض لاحقا مبادرة إسرائيلية أوصي بها، تستجيب، من جملة أشياء، إلى هذه الضرورة. وعلى الرغم من أن بعض

الدول ستشعر بالسرور لكون إسرائيل حررتها من مخاطر حيازة إيران للسلاح النووي، إلا أن ذلك قد لا يحول دون المس بالمكانة الدولية لإسرائيل لفترة من الوقت. إن الإدانات الرسمية والدعاوى القضائية وما شابه، لها مغزى ضئيل بالمقارنة مع الخطر الكامن في وجود سلاح نووي في حوزة إيران، مع ذلك، هناك أهمية لأي ضرر يلحق بمكانة إسرائيل، مما يعزز الحاجة إلى خطوات توازن إسرائيلية مصاحبة لمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، لتساهم في تعزيز مكانتها العالمية.

فيما يتعلق بدول الشرق الأوسط هناك دلائل ومؤشرات إلى أن معظم حكامها، ومن ضمنهم الجدد، سيشعرون بالسرور والامتنان إذا ما قامت إسرائيل بدرء خطر تحول إيران إلى قوة نووية، حتى لو لم يجاهروا بذلك علنا. غير أن رد فعل الشارع العربي، الذي يعتبر مهما، يمكن أن يكون معاديا جدا، ومصحوبا بممارسة ضغط مناوئ لإسرائيل على الحكومات العربية. وهذا الأمر يتطلب بذل جهود إسرائيلية إبداعية في مخاطبة الجمهور العربي، وفي الوقت ذاته التشبث بوسائل الحذر في مواجهة أعمال عدائية ضد إسرائيل.

إن عملا إسرائيليا حازما ضد منشآت إيران النووية من شأنه أن يتيح لإسرائيل تعزيز ردعها وقدرتها على العمل في مواجهة أي تهديد أو عدوان. غير أن ثمة سببا للتخوف من أن يؤدي الهجوم الإسرائيلي (على المنشآت النووية الإيرانية) إلى تصعيد النزاع العربي – الإسرائيلي، وإلى المس مثلا بمعاهدة السلام المبرمة مع مصر، جراء ضغوط داخلية تطالب بالعمل ضد إسرائيل إزاء اعتدائها على دولة مسلمة.

عموما، ليس من المنطقي أن نتوقع من عملية إسرائيلية ناجحة ضد المنشآت النووية الإيرانية، أن تغير للأفضل الديناميكية الخطيرة للنزاع العربي الإسرائيلي. ففي هذه الديناميكية، تأتي في أعقاب أي نجاح إسرائيلي محلي، أنواع جديدة من الأعمال العدائية ضد دولة إسرائيل وضد وجودها في حد ذاته. لذلك ينبغي تفحص كيفية استغلال الهجوم الإسرائيلي في مواجهة خوض غمار النزاع العربي – الإسرائيلي.

## إيران- ميول انتقامية..

ثمة حاجة لتفحص الإمكانية الخطيرة المتمثلة في أن تؤدي عملية عسكرية إسرائيلية، تسفر عن إعاقة تطوير السلاح النووي، إلى زيادة تصميم حكام إيران، الذين يتمتعون في هذا الموضوع بتأييد شعبي– داخلي واسع، إلى العودة إلى تطوير مثل هذا السلاح والانتقام من إسرائيل على ما أقدمت عليه. ثمة مجال كبير للشك في ما إذا كانت إيران ترى اليوم في إسرائيل العدو الرئيس الذي توجه نحوه سلاحها النووي، حتى لو كان حكام طهران راغبين جداً في زوال إسرائيل، بيد أن من شأن أي هجوم إسرائيلي على منشآتها النووية، أن يجعل من إسرائيل العدو رقم واحد. تستوجب هذه الإمكانية المحتملة جداً تأملا متأنيا وتقديرات عميقة. وفي هذا السياق ينبغي العمل قدر المستطاع من أجل تقليص الإصابات في صفوف المدنيين، وبذل جهود دعائية تجاه الشعب الإيراني، تلقي مسؤولية الهجوم (الإسرائيلي) على حكام طهران الذين فرضوا ذلك على إسرائيل. مع ذلك من المرجح أن تولد مهاجمة إسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية غضبا في صفوف قطاعات واسعة من الجمهور الإيراني، بما في ذلك لدى المعارضين للنظام، وتصميما لدى زعماء الحكم على العودة مجدداً لتطوير السلاح النووي بغية الانتقام من إسرائيل.

لذلك، وكما سبق وأشرنا، هناك حاجة لجهود إسرائيلية قصوى من أجل منع إيران من تطوير مثل هذا السلاح أو الحصول عليه بطرق أخرى، بعد ضرب المنشآت النووية، بمساعدة الولايات المتحدة وقوى أخرى، وعن طريق ضغوط دولية ومحاولة تغيير نظام الحكم، وعمليات وقائية مختلفة، وكذلك عن طريق توجيه ضربات عسكرية إضافية إذا ما دعت الحاجة.

عموما فإن من شأن عملية عسكرية إسرائيلية أن تساعد في الردع الإسرائيلي الإستراتيجي (النهائي)، والذي ينبغي أن يبقى قائما طالما أنه لا يسود في الشرق الأوسط ومحيطه سلام مستتب. غير أن هذا الردع يتطلب تعزيزا كبيرا إذا ما تمكنت إيران من امتلاك سلاح نووي بعد الضربة الإسرائيلية، ولو بعد عدة سنوات، رغم كل الجهود الرامية لمنع هذا التطور الخطير، وهي إمكانية لا يجوز لإسرائيل تجاهلها. وبحسب تقديري فإنه يمكن تقليص الخطر إلى حد يبرر قيام إسرائيل بضرب المنشآت النووية الإيرانية، شرط أن يرافق ذلك جهد شامل لتغيير ديناميكية النزاع العربي– الإسرائيلي لجهة تقليص، ولاحقا إبطال، الخطر الإيراني.

## اقتراح لمبادرة سلام في الشرق الأوسط

تستوجب انعكاسات مهاجمة إسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية عملية مراجعة خلاقة للنظرية الأمنية الإسرائيلية، وذلك بناء على المبادئ الأربعة التالية:

أ. وجود الردع الإسرائيلي وتعزيزه على الصعد والمستويات كافة، وبضمن ذلك الردع النهائي، وسط استغلال الفرصة

**عموما، ليس من المنطقي أن نتوقع من عملية إسرائيلية ناجحة ضد المنشآت النووية الإيرانية، أن تغير للأفضل الديناميكية الخطيرة للنزاع العربي الإسرائيلي. ففي هذه الديناميكية، تأتي في أعقاب أي نجاح إسرائيلي محلي، أنواع جديدة من الأعمال العدائية ضد دولة إسرائيل وضد وجودها في حد ذاته. لذلك ينبغي تفحص كيفية استغلال الهجوم الإسرائيلي في مواجهة خوض غمار النزاع العربي - الإسرائيلي.**

التي تتيحها العملية العسكرية ضد إيران.

ب. بذل أقصى الجهود لمنع إيران من العودة إلى تطوير السلاح النووي أو الحصول عليه، والاستعداد لمواجهة هذه الإمكانية.

ج. إعادة النظر في مجمل نظرية تفعيل القوة الإسرائيلية وذلك بغية مواءمتها للواقع الجديد، ومن ضمنه انعكاسات لا رجوع فيها للهجوم الإسرائيلي.

د. تحسين إضافي بعيد الأثر في حماية الجبهة الداخلية الإسرائيلية، عدا عن الجهود المهمة التي جرت وتجري في هذا المجال.

ويتطلب كل ذلك زيادة حجم الموازنة العسكرية، إلا إذا طرأ تحول حقيقي نحو الأفضل في مجمل النزاع العربي الإسرائيلي. يقودنا ذلك إلى البعد السياسي الذي أضحى حاسما أكثر من نواح كثيرة. وفي هذا السياق تزداد الحاجة إلى الدمج الكامل بين الرؤية «الأمنية» والرؤية «السياسية»، وذلك في ضوء مسألة السياسة النووية الإيرانية. وعلى الرغم من التحسن الكبير في هذا المجال، إلا أنني لست مقتنعا من أن إسرائيل، وفقما ينشر علنا، وصلت فعلا إلى هذا الدمج الحيوي بالمستوى المطلوب، ومن ضمن ذلك ربط مواجهة الخطر النووي الإيراني بالمواجهة الفعلية لمجمل النزاع العربي – الإسرائيلي.

وكما أسلفنا فإن مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية تتطلب خطوات سياسية قادرة على احتواء وتقليص الضرر السياسي الذي سيلحق بإسرائيل جراء العملية العسكرية الإسرائيلية، والذي يمكن أن يكون ضررا جديا. وينطبق ذلك على الحاجة الحيوية لحشد جهد شامل لمنع إيران من استئناف أو تجديد مساعيها لتطوير سلاح نووي. مع ذلك فإن الصدمة المتوقعة جراء العملية الإسرائيلية ستشكل أيضا فرصة لتحسين الوضع السياسي والأمني لإسرائيل، إذا ما أحسنت استغلال آفاق التغيير الكامنة في الأزمة.

إن من المجدي والضروري أن تعرض إسرائيل مبادرة سلام شرق أوسطية شاملة، من خلال الاستناد جزئيا إلى مبادرة السلام العربية. ومثل هذه المبادرة الإسرائيلية مطلوبة حتى بمعزل عن مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، لكنها تغدو حيوية وملحة أكثر إذا ما قامت إسرائيل بضرب منشآت إيران النووية.

وترمي مثل هذه المبادرة إلى تحقيق عدة أهداف:

أولا، تقليص، وربما إبطال المخاطر البعيدة المدى المتربصة بأمن إسرائيل القومي، والتي تنبع من استمرار النزاع العربي– الإسرائيلي، ودفع التعايش مع الدول والمجتمعات العربية والإسلامية، وهذا يتطلب منع تصعيد النزاع بسبب العملية العسكرية الإسرائيلية وديناميكية النزاع وانعدام الاستقرار في الشرق الأوسط، وتعزيز اتفاقات السلام القائمة وتحسين العلاقات مع بعض الدول الإسلامية مثل تركيا.

ثانيا، حشد جهد شرق أوسطي ودولي بقيادة الولايات المتحدة ودول كبرى أخرى، وسط التعاون، سرا أو علنا، مع دول في الشرق الأوسط، بغية منع إيران من العودة إلى تطوير السلاح النووي.

ثالثا، تقليص المس بمكانة إسرائيل العالمية جراء مهاجمتها للمنشآت النووية الإيرانية، وتقليص الأضرار الناجمة عن الهجوم، وذلك وسط تحويل الاهتمام لينصب على مبادرة السلام، التي ينبغي أن تشكل المسألة الفلسطينية مكونا مهما فيها ولكن ليس موضوعها الجوهري.

رابعا، وهذا هو الأساس والمفتاح لكل ما ذكر: منع تدهور العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة وإضافة أساس متين جديد لعلاقات وثيقة أكثر، يتمثل في التعاون الوثيق في دفع اتفاق شرق أوسطي شامل. ومن دون الخوض هنا في تفاصيل مبادرة السلام الإسرائيلية الشرق أوسطية المقترحة، ينبغي لهذه المبادرة أن تطرح على المستوى المبدئي، وأن تكون في الوقت ذاته جادة وذات مصداقية، على أن

**إن من المجدي والضروري أن تعرض إسرائيل مبادرة سلام شرق أوسطية شاملة، من خلال الاستناد جزئيا إلى مبادرة السلام العربية. ومثل هذه المبادرة الإسرائيلية مطلوبة حتى بمعزل عن مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، لكنها تغدو حيوية وملحة أكثر إذا ما قامت إسرائيل بضرب منشآت إيران النووية.**

تتضمن في المرحلة الأولى ذكراً لمبادرة السلام العربية، وربطا يواكب التطورات التي يمر بها الشرق الأوسط، إضافة إلى عدة عناصر ومكونات تشمل على سبيل المثال إقامة سلام إقليمي شامل ومستقر كأساس لتطور وازدهـار المنطقة وسكانها؛ انسحابات إسرائيلية واتفاق حول القدس وعلاقات كاملة بين إسرائيل والدول العربية والإسلامية، وخطوات «كاسرة للعداء» وترتيبات أمنية موثوقة، وإقامة دولة فلسطينية وحل مشكلة اللاجئين والتقدم على مراحل باتجاه جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، بعد إحلال السلام. وينبغي أن يكون الاتفاق مفتوحا أمام جميع دول الشرق الأوسط ودول أخرى لها ضلع في النزاع، ومن ضمن ذلك إيران. وفي هذا السياق أيضا يتعين على إسرائيل أن تعلن استعدادها للشروع فورا في مفاوضات مكثفة، مع التطلع إلى التوصل في أقرب وقت إلى اتفاق ينفذ على مراحل.

في ضوء الأحداث والهزات التي يمر بها الشرق الأوسط، والعداء والعنف، وعدم استقرار أنظمة الحكم، من السهل رفض هذا الاقتراح (عرض مبادرة سلام إسرائيلية) لكونه يبدو «طوباويا» وغير جدير بنقاش جاد. غير أن ذلك سيكون خطأ فادحا يتجاهل الحاجة الملحة إلى عملية سلام شاملة، والفرصة التي تتيحها الظروف الحالية لطرح مبادرة سلام مبنية بصورة ملائمة، وسوف تزداد هذه الحاجة والفرصة عقب مهاجمة إسرائيل لمنشآت إيران النووية والتي ستبرز ضرورة وضع الشرق الأوسط على مسار تاريخي جديد.

إن الأفضليات والفوائد التي يمكن لإسرائيل أن تجنيها من اقتراح مثل هذه المبادرة، في سياق جهودها لتقليص المخاطر المتوقعة للشرق الأوسط من وجود سلاح نووي إيراني، غير مرتبطة في جزء منها بفرص التحقق الفورية. فمجرد طرح مبادرة إسرائيلية جادة من هذا القبيل، سيحسن على الأرجح بشكل ملموس وضع إسرائيل، شرط أن يكون واضحا أن المبادرة قد تكون مفيدة قبل ضرورة مهاجمة إسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية، إذ يمكن لها أن تسهل على الولايات المتحدة وشركائها ضرب هذه المنشآت إذا لم تكن العقوبات مجدية. فضلا عن ذلك، أعتقد أنه يتعين على إسرائيل في ضوء تحليل النزاع العربي– الإسرائيلي، أن تتقدم بمبادرة سلام شرق أوسطية، حتى لو لم تقم بمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، وذلك إذا ما أوقفت إيران نشاطاتها النووية بسبب العقوبات أو اعتبارات أخرى، أو في حال قيام الولايات المتحدة بضرب المنشآت بمعزل عن مبادرة السلام الإسرائيلية. مع ذلك فإن طرح إسرائيل لمثل هذه المبادرة في ظل مواصلة إيران لمساعيها لامتلاك السلاح النووي يمكن أن ينظر له كعلامة ضعف، ولذلك يجب التفكير في هذا الأمر مليا في ضوء التطورات الحاصلة عمليا.

## توصية: مهاجمة المنشآت النووية بصورة متزامنة مع طرح مبادرة السلام

إذا ما وضعنا الـ «مع» والـ «ضد» في ميزان مسألة مهاجمة إسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية، فإن الدمج بين الهجوم ومبادرة السلام الإسرائيلية للشرق الأوسط بأكمله يمكن أن يرجح الكفة، إذ إن من شأن مثل هذا الدمج أن يقلص بشكل ملموس خطر المس بالعلاقات مع الولايات المتحدة، وأن يساهم كثيرا في حشد جهود مجدية تمنع إيران من استئناف أنشطتها النووية مجدداً. فضلا عن ذلك فإن الدمج بين عمل عسكري ومبادرة سلام شاملة ينطوي على انعكاسات إيجابية متضافرة على المدى القصير والمدى البعيد، على أمن إسرائيل القومي، إذ أنه يضاعف جدوى كل منهما على انفراد، بما في ذلك في مجال تقليص الأضرار.

هذا المقال لا يذهب إلى حد الاشتراط الكامل والتام للتوصية بمهاجمة منشآت إيران النووية بأن تدمج إسرائيل بين الهجوم وبين طرح مبادرة سلام شرق أوسطية جادة.. ولكن في غياب مثل هذا الدمج يغدو نفاذ مفعول التوصية بشأن ضرب المنشآت ضئيلا أكثر.

لذلك فإن توصيتي الشاملة تقوم على محورين متلازمين: يتعين على إسرائيل أن تقوم بضرب المنشآت النووية الإيرانية طالما كان الأمر ممكنا، ولم يكن هناك سبيل آخر لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، جنبا إلى جنب وبالتلازم مع طرح مبادرة إسرائيلية جادة

**في ضوء الأحداث والهزات التي يمر بها الشرق الأوسط، والعداء والعنف، وعدم استقرار أنظمة الحكم، من السهل رفض هذا الاقتراح (عرض مبادرة سلام إسرائيلية) لكونه يبدو "طوباويا" وغير جدير بنقاش جاد. غير أن ذلك سيكون خطأ فادحا يتجاهل الحاجة الملحة إلى عملية سلام شاملة، والفرصة التي تتيحها الظروف الحالية لطرح مبادرة سلام مبنية بصورة ملائمة، وسوف تزداد هذه الحاجة والفرصة عقب مهاجمة إسرائيل لمنشآت إيران النووية والتي ستبرز ضرورة وضع الشرق الأوسط على مسار تاريخي جديد.**

لسلام شرق أوسطي شامل.

## الأداء السياسي والسلطوي

إن كون إسرائيل دولة ديمقراطية ذات نظام برلماني- ائتلافي يخلق صعوبات أمام اتخاذ القرارات في المواضيع الخلافية، حتى عندما يكون الإقرار والتسويات الفضفاضة هي البدائل الأكثر سوءا. كذلك تعاني إسرائيل من مشاكل في العمل الطاقمي، مثلا عند مواجهة حالة صعبة من انعدام اليقين والوضوح، وفي عمليات اتخاذ القرارات، من قبيل الميل للرؤية الضيقة، وذلك على الرغم من التحسينات الكثيرة التي طرأت على هذا الصعيد في الفترة الأخيرة. لذلك فإن إمكانية تنفيذ التوصيات من ناحية سياسية وسلطوية تحتاج إلى إعادة نظر. وكما أشرنا فإن من واجب أعضاء الحكومة أن يحكموا رأيهم وضميرهم عند اتخاذ القرارات. فعندما يكون هناك موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لمستقبل إسرائيل مطروحا على بساط البحث، فإن واجبهم يقتضي منهم تنحية المصالح الحزبية والشخصية جانبا. فحتى لو كانت أغلبية الجمهور تعارض القيام بعمل عسكري ضد المنشآت النووية الإيرانية، وكان من المتوقع أن يتسبب مثل هذا العمل بخسارة الذين اتخذوا القرار بشأنه في الانتخابات المقبلة، فإن ذلك لا يعفي قادة ورؤساء الحكم من واجبهم في ضرب المنشآت النووية إذا ما رأوا أن الأمر حيوي وضروري لأمن إسرائيل على المدى البعيد.

صحيح أن هذا المطلب يصطدم بمصاعب، إلا أنه غير مطروح للاختبار في السياق المتعلق بمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، وذلك لأن رؤساء الحكم لا يواجهون في هذا الموضوع مشكلة حقيقية مع الرأي العام. فمواقف أغلبية الجمهور، بعد قيام إسرائيل بعملية عسكرية، تتحدد في ضوء النتائج وعوامل مشابهة، وليس بناء على رأيها (رأي أغلبية الجمهور) قبل العملية وهو أصلا ليس رأيا معارضا لها. لذلك، حتى لو كان هناك ما يدعو مبدئيا إلى أخذ مواقف الجمهور بنظر الاعتبار في قرار حاسم من هذا القبيل، فإن ذلك لا يستدعي ترجيح الكفة ضد التوصية بمهاجمة المنشآت النووية إذا لم تكن هناك وسيلة أخرى لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي.

فيما يتعلق بالمواقف داخل الحكومة، وخاصة في «طاقم الثمانية» (الكابنيت المصغر) الذي سيتخذ فيه القرار عمليا، فإن الحديث يدور على تركيبة جدية. من ناحية جوهرية فإن الخلاف في الرأي في موضوع حاسم ومركب من هذا النوع (عملية عسكرية ضد المنشآت النووية) هو أمر مبرر وطبيعي. غير أن رئيس الحكومة ووزير الدفاع، اللذين يتحملان جل المسؤولية عن قرارات تتعلق بإيران، سيتمكنان على الأرجح من إقناع أغلبية أعضاء طاقم الثمانية، ومن ثم أكثرية أعضاء الحكومة، بقرار ضرب المنشآت النووية، إذا ما توصلا لاستنتاج بضرورة ذلك .

وفيما يتعلق بمبادرة السلام الشرق أوسطية وما يترتب عليها من خطوات إسرائيلية، الأمر مختلف تماما. صحيح أن الحديث يدور على مبادرة يحتاج تحقيقها إلى وقت طويل، دون وجود ما يؤكد بأنه سيتم إحراز تقدم فيها في ظل استمرار الوضع الراهن في الشرق الأوسط، غير أن طرح المبادرة في حدّ ذاته ينطوي على التزام إسرائيلي منوط بمواضيع محل خلاف شديد، أيديولوجيا وأمنيا.

إن قراءتي للوضع السياسي في إسرائيل تشير إلى أنه إذا أقتنع رئيس الحكومة بجدوى وضرورة الدمج بين مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية وبين عرض مبادرة سلام إسرائيلية شاملة، فإنه سيتمكن من القيام بذلك وسط مخاطرة سياسية ضئيلة. هذا الاستنتاج غير مرتبط بموعد الانتخابات للكنيست التاسع عشر، فلا يجوز للاستعداد للانتخابات أو نتائجها أن تؤثر على القرار وحيثياته، بشأن مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية، وربطه على هذا النحو أو ذاك بمبادرة سلام إسرائيلية. إن من شأن عملية

**إذا ما وضعنا الـ «مع» والـ «ضد» في ميزان مسألة مهاجمة إسرائيل للمنشآت النووية الإيرانية، فإن الدمج بين الهجوم ومبادرة السلام الإسرائيلية للشرق الأوسط بأكمله يمكن أن يرجح الكفة، إذ إن من شأن مثل هذا الدمج أن يقلص بشكل ملموس خطر المس بالعلاقات مع الولايات المتحدة، وأن يساهم كثيرا في حشد جهود مجدية تمنع إيران من استئناف أنشطتها النووية مجدداً. فضلا عن ذلك فإن الدمج بين عمل عسكري ومبادرة سلام شاملة ينطوي على انعكاسات إيجابية متضافرة على المدى القصير والمدى البعيد، على أمن إسرائيل القومي.**

إسرائيلية ناجحة ضد منشآت إيران النووية، أن تسهل حشد التأييد السياسي اللازم لمبادرة السلام إذا ما عرضت على الجمهور بشكل ملائم. لذلك فإن استنتاجي هو أن التوصية بالدمج بين الأمرين (ضرب المنشآت ومبادرة السلام) قابلة للتنفيذ من ناحية سياسية، حتى إذا تطلب التقدم في موضوع اتفاق السلام الشامل إجراء انتخابات مبكرة تتمحور حول الاتفاق، وربما إجراء استفتاء عام. لكن هذه المواضيع تتعلق بالمستقبل البعيد، وبالتالي لا يجوز لها أن تعيق بشكل ملموس تنفيذ التوصية بشأن الدمج بين الأمرين.

قد يبدو الأمر غريبا بالنسبة لشخص غير مطلع على طرق عمل حكومات إسرائيل منذ سنوات طوال. لكن هذه الحكومات (حالها في ذلك حال حكومات كثيرة أخرى) تجد صعوبة في اتخاذ قرارين سياسيين- أمنيين حاسمين في آن واحد، مع كل ما يترتب على ذلك. سيقول الكثيرون إن السير بصورة متزامنة نحو مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية والتقدم بمبادرة سلام إسرائيلية للشرق الأوسط، يشكل «عبئا زائدا» لا تستطيع منظومة الحكم الإسرائيلي تحمله.

هذا الطرح له ما يبرره، لكن الحديث لا يتناول اعتبارا اجتماعيا- قيميا صارما من نوع خلافات عميقة في الرأي تجاه عملية السلام. فآليات العمل داخل مؤسسات الحكم منوطة بالحكم ذاته، لا سيما وأن الحديث لا يتعلق بإصلاح شامل وإنما بجهد مركز على مستوى عدة أحداث منتقاة.. لذلك من غير المبرر السماح لحجة «العبء الزائد» بإسدال الستار على أفضليات التوصية القائمة على المحور الثنائي.

إن ما هو مطلوب وما يمكن عمله هو ضمان أن تكون هيئة الأمن القومية (الإسرائيلية) هي المسؤولة عن التحضير ووضع الخطط اللازمة وسط التأكيد بشكل خاص على الدمج بين الأبعاد العسكرية والسياسية، بما يشمل العملية الهجومية من جهة ومبادرة السلام من جهة أخرى، في سياق متسق ومتزامن. كذلك يتعين على هيئة الأمن القومية أن تزود رئيس الحكومة ووزير الدفاع وطاقم الثمانية وأطرًا أخرى تشارك في اتخاذ القرارات، بـ «نظرة ثانية» على الجوانب والأبعاد العسكرية كما تقتضي جدية الموضوع. وكل ذلك يتلاءم مع القانون الخاص بـ «هيئة الأمن القومية» من العام ٢٠٠٨، ولكن بمعزل عن القانون أيضا، مثلما أوصت «لجنة فينوغراد» و«لجنة ليبكين- شاحك» بشأن تنفيذ توصيات لجنة فينوغراد بعد حرب لبنان الثانية. يتعين على رئيس الحكومة ووزير الدفاع ضمان القيام بذلك على الرغم من جملة العوائق البيروقراطية وسواها.

وفقا لاستنتاجي فإن التوصية بضرب المنشآت النووية الإيرانية جنبا إلى جنب مع طرح مبادرة سلام شرق أوسطية، لها احتمالية عالية في اجتياز اختبار التنفيذ، شرط أن يحسن رئيس الحكومة ووزراء كبار آخرون التصرف وإمعان التفكير كزعماء يتصفون بالحنكة والرأي السديد، ومعظمهم حسب تقديري قادر على القيام بذلك إذا ما بذل الجهد الذي يقتضيه الموضوع.

**[مترجم عن العبرية. ترجمة نواف عثامنة]**